ادعي انقطاع حيضها بالحبل ففي رواية عن محمد ان كان من
وقت شرايها اربعة اشهر وعشرة ايام فهو المدعي وان
اقل فلا وفي رواية عنه شهران وخمسة ايام وعليه عمل
الناس اليوم ح شراها علي انها بكر ثم قال انها ثيب وقال
البايع انها بكر فالقاضي يريها النسا ان قلن بكر فالقول
للبايع بلا يمين وان قلن ثيب فالقول للبايع بيمينه فان
وطئها المشتري فعلم بالوطئ فلوزال بكارتها كما علم انها ليست
ببكر بلا ثبت فله الرد والا لا سنة الجارية ولا يردها بشهادة
النسا وجب ان قلن هي بكر الزمها القاضي علي المشتري
بلا يمين البايع وان قلن هي ثيب يظهر بالعيب ولا يرد بل يحلف
البايع مجمع الفتاوي شراها علي انها بكر وقال لم اجدها بكرا
وقال البايع كانت بكرا فذهبت عذرتها عندك فالقول
للبايع مع يمينه بالله لعدم باعها وقبضها المشتري وهي بكر
ذ شراها علي انها بكر فاقر البايع انها ثيب فله الرد فلو امتنع
الرد بسبب رجع المشتري بحصة البكارة من الثمن فتقوم بكرا
وثيبا فيرجع بفضل ما بينهما لكن من الثمن ولو شرط الثيابة
فاذا هي بكر فهي له ولا خيار للبايع ت وانما شرط عدم كونها
بكرا باقرار البايع لانه لو علم بالوطئ فانه يمنع الرد وان علم
بقول النسا فيقول لهن لا يثبت الرد بقول الحقير قوله لانه لو علم
بالوطئ الي اخره مخالف لما مر قبل خمسة اسطر نقلا عن ح
من قوله فلو زالها كما علم انها ليست ببكر بلا ثبت فليتامل
فما هو الصواب قاضي خان شري امة قد بلغت فادعي انها
خنثي قال محمد يحلف البايع البتة ما هي كذلك لانه لا ينظر اليه
الرجال ولا النسا يقول الحقير الظاهر ان هذا اذا كانت
الامة خنثي مشكلا والا ففي تعليله نظر ثم اقول قد مر قبل عدة

اوراق



اوراق نقلا عن ق ان اقسام العيوب اربعة فعلي هذه
المسئلة ينبغي ان تكون خمسة وهذه الخامسة ولعل وجه
عدم التعرض لها لكونها نادرة الوقوع والنادر كالمعدوم
خلاصة الشمط عيب وهو كون بعض الراس واللحية ابيض
وبعضه اسود قاضي خان شراها فظهر خضاب راسها
ان ظهر بها شمط فله ردها لا ان ظهر شقرة الا اذا كان
شرط سواد الشعر في البيع والصهوبة وهو لون بين صفرة
وحمرة تعد عيبا في التركية والهندية لا في الرومية والصقالبة
لان عامة شعور اهل الروم كذلك شري عبدا ورد فوجده
محلوق اللحية او مستوفيها له رده ان ظهر ذلك في مدة يعد النشو
بها انه كان عنده بايعه يقول الحقير يرد عليه اشكال مما مر
قبل ورقة نقلا عن فصط من قوله اذ الغرض هو الخدمة
او مقتضي ذلك التعليل ان لا يرد العبد بالانثا والحاصل انه
ينبغي ان تعد المسئلتان في الحكم نفيا واثباتا كالا يخفي علي
ذوي فهم مصفي قاضي خان شري قنا او امة فوجده يسيل
الدم من عينه له رده والحال علي شفة الامة اوضحها عيب يقول
الحقير وفي الخلاصة الحال والثولول عيبان لو كانا في موضع
يستقبحان فيه والثولول في الانف عيب اهـ ثم اقول مسئلة
الحال والثولول مخالف لما مر من قاضي خان ان الامة لا ترد
بقبح الوجه فينبغي ان تعد هاتان المسئلتان ايضا حكما نفيا
واثباتا كما لا يخفي خلاصة اكل الطين وقضمان الشعر عيب
شري امة اوقا فوجده لا يجسن الغنا والطبخ اصلا فليس
بعيب اذ الشرط فان كانا يحسنان ثم نساه عند البايع
فله الرد عدم ثقب احدي الاذنين عيب يقول الحقير المراد
منه عدم ثقبه الي الصماخ لاعدم ثقب موضع الترط قال
شري حنا وبخوه علي ان الكل مثل الجائي وليس من جنسه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)